الدولة في خدمة الشعب

كتب/ أحمد راشد الصبيحي

إن إدارة الدولة الحديثة تقوم على أساس مفهوم أن الدولة في خدمة الشعب وفي إطار العقد القانوني بينهما، وهو الدستور وما ينبثق عنه من قوانين ونظم ولوائح، وهذا المفهوم يستلزم أن تقوم الدولة بواجباتها ومسؤولياتها لضمان جودة الخدمات للمواطنين، بغض النظر عن أي اعتبارات عرقية، أو دينية، أو طائفية، أومناطقية من أجل تحقّيق الحياة الكريمة للمواطن.

ويمثل تقديم الخدمات العامة جوهر العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وروح العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات العامة وحجر الأساس في ضمان نوعية مقبولة من الحياة الحرة والكريمة، فضلا عن أن توفير الخدمات العامة وتقديمها وتطويرها وتجويدها وتقويمها، يعد أحد أبرز الأولويات التخصصية في الإدارة العامة في الدول الحديثة.

إن الخدمات العامة، كما يعرفها خبراء الإدارة بأنها الحاجات الضرورية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، والتي يجب توفيرها للسواد الأعظم من الشعب، والالتزام بمنهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات، بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وأن تلبية هذه الخدمات العامة كالخدمات الصحية، والتعليمية، والثقافية، وخدمات الأمن، والعدالة...إلخ، هي مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، وهى ليست موقوتة بزمن محدد، بل هي عملية دائمة مستمرة ينبغي أن تخطط الدولة لتقديمها وتطويرها ليحصل عليها المواطن في أحسن صورة.

هناك مجموعة أساسية من الخدمات العامة ينبغي أن تقدمها الدولة لمن يقيم على أرضها من مواطنين أو أجانب، بشكل مباشر من خلال مؤسسات القطاع العام، أو بشكل غير مباشر من خلال الإشراف على القطاع الخاص، ولا يجوز التنصل منها أو التقصير في أدائها على نحو ما؛ لأنها خدمات أساسية لازمة لاستمرار حياة الناس، ومنها: خدمات قطاع الطاقة الكهربائية كـ(إنارة الشوارع، والساحات العامة، وتوصيل الطاقة الكهربائية للمنازل، والمنشآت العامة، والخاصة)، وخدمات شبكات المياه وتوصيلها إلى كافة المنازل ومنشآت الدولة، وخدمات الطرق كشق الطرق، وتعبيدها، وترميمها بين فترة وأخرى، وبناء قنوات الصرف الصحي، والجسور، والأنفاق، ، وخدمات قطاع التعليم كـ(بناء المدارس والجامعات، والمعاهد، والكليات المتخصّصة في كافة المجالات) وخدمات قطاع الصحة كبناء المستشفيات، والمراكز الطبية، والمختبرات، والعيادات.

وعلى ومبدأ الاستمرارية، والذي يعني بالضرورة أن الخدمات العامة هي خدمات جوهرية ينظم للأفراد شؤونهم على أساسها، ولذلك لا بد من استمرار سيرها بانتظام حتى لا يحدث خلل واضطراب في حياة الناس. ويمكن تصور ذلك مثلا عند توقف الماء أو الكهرباء، بحيث تهدف الخدمات العامة إلى تلبية حاجات ذات منفعة عامة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يشترط عدم انقطاعها، لهذا فإن مبدأ الاستمرارية يعتبر مبدأ أساسيا لقيام الخدمة العامة، وقد ذهبت بعض القوانين إلى تحديد قانون الإضراب أو منعه في بعض القطاعات، كونه يعتبر مساسا بحق المواطن في العيش بكرامة، وعليه يقع مقدم الخدمة في هذه الحالات تحت طائلة الإجراءات القانونية للحيلولة دون تعكير حياة المواطن أو تعريض حياته للخطر وعليه تنظر بعض الدول والمجتمعات إلى هذه الأحداث على أنها جرائم تستحق العقوبات.

وعليه لو أسقطنا كل ما سبق على وضعنا الداخلي لوجدنا أننا نعيش في وضع كارثي على الأصعدة وإلى أبعد الحدود حيث تضرب المستشفيات ويتضرر المريض ولا يوجد قانون لردع المسؤول عن ذلك الفعل إنما يدل على ضياع الوازع الديني والإنساني والضمير الحي، فضلا عن القصور في الرقابة الدورية على المرافق الصحية العامة والخاصة من قبل الجهات المختصة وعدم التحقيق الشفاف في بعض حالات القصور الواضحة للعيان لإطلاع الرأي العام على الأسباب الذي أدت وتؤدي إلى كل هذه الكوارث الذي تحدث في المستشفيات التي ربما تصل إلى حد الوفاة.

ويضرب عمال المياه بدعاوى المطالب الفئوية والذي يعاني منها أغلب - إن لم نقل كل - موظفي الدولة وعلى مستوى كل القطاعات، حيث يتم التعمد إلى قطع خدمة إمدادات المياه عن السكان في عز ارتفاع درجات الحرارة ومراحل تقنين التيار الكهربائي، وهو ما يضاعف الأزمات على المواطن لإجباره إلى اللجوء إلى خيارات تستنزف ما تبقى له من موارد مخصصة للتغذية والعلاج والكساء ...إلخ من متطلبات الحياة الكريمة لأي مواطن في بلد محترم.

وكذلك يتكرر السيناريو في خدمة الكهرباء، وهي مشكلة المشاكل، حيث تلجأ الدولة إلى القطاع الخاص باقتراض الوقود للمحطات الذي يتم أيضا استئجارها من القطاع الخاص لتبقى الخدمة رهينة لحسابات الربح والخسارة وخاضعة لضمير وعقلية أصحاب رؤوس الأموال، والذي يقف وراءهم من يستنزف موارد الوطن صباح مساء دون أدنى رحمة أو ضمير إنساني، ناهيك عن بعض المشاكل الإدارية كضياع بلاغات المواطن عن انقطاع الخدمة بين نوبة أوشكت على نهايتها ونوبة ينتظر أن تأتي وخاصة في المناوبات المسائية وأوقات الذروة لاستهلاك الطاقة وإحداث الانقطاعات في خطوط نقل الطاقة.

ومن المنطقي أن ينتج هذا عن دولة لا تخضع مؤسساتها السياسية والإدارية للمعايير الأخلاقية والقانونية والمهنية المطلوبة ولا يستطيع أي مسؤول، ولو كان صاحب قرار أو نفوذ، أن يحاسب المسؤولين المقصرين في إدارة وتقديم الخدمات العامة حال إخفاقهم في العمل وفقاً للمعايير، وقلما تتخذ الإجراءات التصحيحية لضمان عدم تكرارها. فضلا عن المحسوبيات والمحاباة والفساد المالي والإداري، وتلك قصة أخرى ونحن لسنا من ذلك ببعيد.

إعلان المناقصة رقم (٤) لسنة ٢٠٢١م للمرة الثانية

الخاصة بتوريد مطبوعات إدارية لمؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (4) لسنة 2021م، للمرة الثانية، الخاصة بتوريد مطبوعات إدارية للمؤسسة (بتمويل ذاتي).
فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركز الرئيسي - بجانب فندق الهلال - م/التواهي - محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات - إدارة المناقصات.
تلفاكس: 201541 - 02 - 967 + تلفون: 200168- 02- 967 +
لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (20 ألف ريال يمني) لا يرد.
آخر موعد لبيع الوثائق هو يوم الأحد تاريخ: 10 /10 /2021م.
يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان الجهة المحدد ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم عملية الشراء, واسم مقدم العطاء, وفي طيه الوثائق التالية:
1- ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع قدره (900 دولار أمريكي), صالح لمدة (120) يوما من تاريخ فتح المظاريف, أو شيك مقبول الدفع.
2 - صورة من شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
3 - صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
4 - صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.
5 - صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
6 - توفير عينات ذات جودة عالية.
7 - الالتزام بتوفير بطائق غير منتهية.
تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفًا ويكتفي بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
فترة سريان العطاء (90) يومًا اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.
يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات.
آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشر صباحًا من يوم (الأربعاء) الموافق: 13 /10 /2021م، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة في (قاعة التسويق والإعلام) بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.
يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة خلال فترة (28 يومًا) قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني للمؤسسة (www.portofaden.net).